مع الجماهير

ضبط الأسعار وعدالة الضرائب.. معركة ١٩٨٠

د. عبد الرزاق عبد المجيد.
لعله يضع أمام الشعب الحقائق كاملة فى الخطة الجديدة

حامد دنيا

أكتوبر

معركة تحدى الأسعار هى قضية عام ١٩٨٠ ، لابد أن ينتصر فيها الشعب ، بقيادة السادات . كما انتصر فى كل معاركه السابقة ، منذ قيام ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ ، لابد للحزب الوطنى — حزب الأغلبية — أن يقف ساهرا يقظا ، جنبا إلى جنب مع الحكومة ، لإثبات وجوده وفاعليته . وحتى ننجح فى إخراج قانون جديد للضرائب يحقق العدل وتكافؤ الفرص ، وحتى يمكن أن نبنى الرخاء للمواطنين ، فى النصف الثانى من هذا العام . كان لابد أن نواصل النقاش فى قضايا الساعة مع كبار رجال الاقتصاد فى مصر ، التقيت بالدكتور فتحى محمد على وكيل كلية تجارة عين شمس ، باعتباره واحدا من عمالقة الاقتصاد والأرقام فى مصر .

■ قلت : كلف الرئيس السادات الحكومة الجديدة فى أول اجتماع لمجلس الوزراء الموسع بإعداد خطة شاملة هدفها بناء الرخاء للمواطنين . فما هى الخطوط العريضة أو الإطار الذى يحكم الخطة الجديدة لتحقيق هذا الهدف المنشود ؟ .

د . فتحى : بادىء ذى بدء فإنى أتقدم بهذا الاقتراح إلى الزميل والصديق الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء المسئول عن الشئون الاقتصادية . أطالبه بأن يوضع الشعب أمام حقيقة هامة جدا وهى أنه بدون مشاركة الجماهير الإيجابية فى إعداد الخطة المطلوبة ، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ، وذلك بالتعاون مع الحكومة لإحراز تقدم اقتصادى ، فإنه محكوم مقدما على الخطة الجديدة بالفشل .

■ قلت : ما المقصود بالتقدم الاقتصادى ؟

د . فتحى : التقدم الاقتصادى يعتبر من الأمور الهامة بالنسبة لنا جميعا على مختلف مستوياتنا . فبالنسبة لنا كموظفين يقدم لنا وظائف متاحة لشبابنا وأبنائنا جميعا . وهو هام أيضا بالنسبة لنا كمستهلكين لأنه يرفع من دخولنا الحقيقية ومستوى معيشتنا .

كما أنه هام بالنسبة لنا كمستثمرين لأنه يزيد من الأمان لاستثماراتنا ، والاستقرار لعائد هذه الاستثمارات . ويعتبر التقدم الاقتصادى هاما لنا أيضا كمواطنين مصريين فى هذا العالم المضطرب لأنه يقوى من دفاعنا وحمايتنا لبلدنا من أى معتد . ولذلك فإن هناك اتفاقا عاما على ضرورة العمل على التقدم الاقتصادى ومحاربة ظاهرة التضخم التى أصبحت الشغل الشاغل للمواطنين .

د . فتحى محمد على
مطلوب قانون جديد للضرائب يحقق عدالة حقيقية للمواطنين

■ قلت : وما هى وسائل إحراز هذا التقدم الاقتصادى ؟

د . فتحى : إن لكل مشتغل بالاقتصاد فكره ورأيه فى الأسلوب الواجب اتباعه . فمثلا يرى البعض أنه ليس فى الاستطاعة تحقيق تقدم اقتصادى دون وجود تضخم ، بينما يرى البعض الآخر أنه يمكن الوصول إلى التقدم الاقتصادى مع عدم وجود تضخم .

■ قلت : وما المقصود بالتضخم ؟

د . فتحى : إنه ارتفاع المستوى العام للأسعار والخدمات ، ونقص القوة الشرائية للجنيه ، ويرجع ارتفاع الأسعار إلى عوامل كثيرة منها :

الأسعار العالمية ، ونقص العرض عن الطلب ، والوسطاء ، وزيادة كمية النقود المعروضة .

وأعتقد أنه بالإضافة إلى ذلك فإن كثرة الحروب أدت إلى زيادة كمية النقود المعروضة ، للحاجة إلى تمويل الحروب لدفع تكاليف الحرب أو الاقتراض من البنوك ، وبذلك تخلق ودائع جديدة بالبنوك . وفى نفس الوقت فإن كمية السلع المعروضة قليلة . إن المشكلة أن التضخم يحدث فى وقت الحرب ووقت السلم .

إن التضخم يرتبط دائما بنظم الضرائب غير المناسبة ، وبجشع التجار والوسطاء ، وبالأسعار العالمية .

■ قلت : بالنسبة للقضية الساعة .. وهى السيطرة على الأسعار حتى نهاية عام ١٩٨٠ كما طلب الرئيس السادات فى اجتماعه الأول بمجلس الوزراء الموسع .. كيف ؟

د . فتحى : إن العلاج الأساسى لهذه القضية الجماهيرية ، سواء على المستوى متوسط الأجل أو طويل الأجل ، هو زيادة الإنتاج وبمعدلاته .. ولتحقيق ذلك :

١ — لابد من زيادة معدلات الادخار عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع بالبنوك وصناديق التوفير حتى تتلاءم مع المستويات العالمية ، وحتى لا يلجأ الأفراد إلى تحويل مدخراتهم إلى عملات أجنبية بهدف الحصول على عائد أكبر . ولا نطلب أن نحدث طفرة فى أسعار الفائدة ، ولكن لابد أن نبدأ فورا فى رفع أسعار الفائدة حتى تصل إلى ١٠ ٪ على جميع الأوعية الادخارية . ولست من المنادين بأن تكون أسعار الفائدة المحلية مثل أسعار الفائدة للدولار مثلا ، فقد كان ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار عملية مضاربة عالمية لاحتواء بلايين الدولارات من الدول البترولية ، كما حدث أخيرا وكما حدث بالنسبة للذهب قبل ذلك .

٢ — زيادة معدلات الاستثمار فى الأنشطة ذات العائد السريع ثم تتدرج فى ذلك إلى الأنشطة ذات العائد المتوسط والطويل ، وتشجيع إنشاء الشركات المساهمة لجميع المدخرات وزيادة الإنتاج ، ومن منطلق الرغبة فى النمو السريع فإن ذلك يستلزم معدلات مرتفعة للادخار والاستثمار .

٣ — يجب إغراء المستهلك لخفض الاستهلاك ومع ذلك فإذا زاد الإنتاج بصورة معقولة فليس هناك داع لخفض معدلات الاستهلاك فى الأمد الطويل ، ويمكن القول بأن النمو الاقتصادى السريع يستلزم أن يكفل ذلك إجراء التغييرات فى سياسة الحكومة بالنسبة للضرائب .

■ قلت : لقد انتقلت بنا الآن إلى أهم موضوع يشغل بال الرأى العام كله .. حتى إن الرئيس السادات أعاد مشروع قانون الضرائب أكثر من مرة إلى مجلس الشعب ، مطالبا بأن يجىء محققا للعدالة الضريبية . إن الموظف هو الذى يدفع الضريبة كاملة عند المنبع .. ومن عداه من الحرفيين والتجار والسماسرة والوسطاء الذين يثرون ثراء فاحشا على حساب الشعب فى أقل وقت ، لا يدفعون شيئا . إنهم يتهربون ويتهربون ، والدولة تقف أمامهم عاجزة لا تستطيع أن تحدد دخولهم وبالتالى لا تأخذ منهم الضريبة المستحقة .. إذن فكيف يمكن أن نصل إلى حل حاسم وعادل فى هذه القضية علميا وعمليا ؟ .

د . فتحى : يمكن أن نقول إن الضرائب غير المناسبة وغير المعقولة يمكن أن تؤدى إلى نقص الإنتاج عن طريق عدم تشجيع الادخار والاستثمار والابتكار وتحمل المخاطرة وتحسين وسائل الإنتاج . إن كثرة الضرائب قد تؤدى إلى خلق المصاعب نحو الاقتصاد .

ولذلك فإنه يجب إعطاء الحوافز للقطاع العام والقطاع الخاص ، وعمل الترغيب اللازم لزيادة اشتراكهما فى التوسع الاقتصادى وزيادة الإنتاج . وإعطائهما الحق فى استعمال جزء من حصيلة الصادرات فى التوسعات .

إن اقتراحى بالنسبة للضرائب أن يوضع نظام إعفاء ضريبى بمعدلات ومستويات معينة طبقا للقيمة المضافة أى أن مستوى الإعفاء يعتمد على نمو القيمة المضافة للمنشأة على السلع المنتجة مقارنة بالقيمة المضافة ، فى السنة

السابقة . وقد يكون ذلك بالنسبة لقطاعات معينة فى البداية ، لحين فى أشد الحاجة إليها ثم نقوم بالتعميم بالنسبة للقطاعات الأخرى .

فى اعتقادى أن هذا الاقتراح هو محور ارتكاز زيادة الإنتاج فى بلدنا ، والتشجيع على الابتكار والخلق وتحسين وإضافة وسائل جديدة للإنتاج . ولعل الصديق الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء يضع هذا الاقتراح تحت الدراسة الجادة ، وأن يكون هدفنا بعد ذلك الاستقرار الضريبى ، وعدم التغيير باستمرار فى قوانين الضرائب ، حتى تستقر الأمور والحياة التجارية دون تخوف .

وكذلك بالنسبة لضريبة الإيراد العام أرجو أيضا دراسة خفض معدل الشريحة الكبيرة من ٨٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ إذ أن ارتفاع هذه المعدلات يؤدى إلى التهرب من الضرائب ، وأنا واثق أن التاجر أو الفرد الذى يحقق ربحا قدره مليون من الجنيهات مثلا يقبل بالقناع أن يؤدى نصف هذا المبلغ كضرائب ويشجعه على زيادة الإنتاج وعدم اللجوء إلى التهرب من الضرائب . إنه بهذا الاقتراح يزداد الإنتاج وتزداد الحصيلة ويسود الرخاء والاستقرار والطمأنينة .

ومن غير شك فإن إعطاء ضريبى تعديلات ومستويات معينة لزيادة الإنتاج بالإضافة إلى خفض معدل ضريبة الإيراد العام إلى ٥٠ ٪ سيؤدى إلى خفض وليس إلى زيادة الأسعار ، إذ أن ذلك سيؤدى إلى زيادة الإنتاج والى تعديلات سريعة .

● قلت : كيف نضاعف الإنتاج ؟

د . فتحى : إن التقدم التكنولوجى يزيد من الإنتاج ، سواء بالنسبة للإنتاج الصناعى أو الزراعى ، وكذلك إنتاجية العامل عن طريق استخدام الطرق المناسبة لإنتاج السلع ، وكذلك استخدام آلات متطورة وظروف عمل مناسبة . وفى الزراعة بالإضافة إلى هذه العوامل استخدام بذور جيدة وجديدة ، وأعلاف وإنشاء مصانع لها ، وسماد ، ومبيدات الحشرات ، وكذلك إعادة النظر فى التركيب المحصولى . إن هذه العوامل وغيرها تزيد من الإنتاج وترفع من الأجور الحقيقية .

■ قلت : ما هى الآثار التى ترتبت على الاستيراد بدون تحويل عملة ؟

د . فتحى : إن مشكلة المشاكل بالنسبة لزيادة الأسعار هى الاستيراد بدون تحويل عملة ، والذى أدى إلى تحويل مدخرات المصريين فى الخارج إلى هذا النشاط ، وعدم استفادة البنوك التجارية منها بالقدر اللازم ، وعدم إمكانها القيام بالتزاماتها فى بعض الأحيان ، وكان من نتائجه أيضا زيادة الطلب على الدولار وارتفاع سعره إلى درجة كبيرة لا تناسب سعره فى الأسواق الدولية . ولذلك فى نفس الوقت ، يجب إعادة النظر فى القرار الخاص بدفع الجمارك بالدولار ، وإعادة النظر فى القرار ١١٩ الخاص بتحديد هامش الربح لبعض السلع .

■ قلت : هل من وسائل أخرى لعلاج جنون الأسعار ؟ !

د . فتحى : لابد من منافذ كثيرة لتوزيع السلع فى جميع المواقع العمالية والوزارات والمصالح وغيرها ، وإنشاء الجمعيات التعاونية لتسويق الخضر والفواكه والسلع الأخرى .

ويمكن الاعتماد مؤقتا على استيراد السلع غير المتوافرة وخاصة اللحوم والدواجن ، على أن تكون هناك رقابة فى عملية التوزيع ، لأن الاعتماد على أسلوب الاستيراد يحمل أعباء على ميزانية الدولة ، ولا يحل المشكلة من أساسها ولكنه يؤجلها إلى وقت آخر .

لابد من دراسة الأسباب الحقيقية لارتفاع أسعار اللحوم ، وهل يرجع ذلك إلى عدم وجود أعلاف كافية أو سلالات غير منتجة . أو غير ذلك ، وأقترح أنه بمناسبة زيادة الأجور وإلغاء ضريبتى الدفاع والأمن القومى ، يمكن أن نزيد من متوسط ساعات العمل الأسبوعية ، لزيادة الإنتاج وتقرير نظام للحوافز الإيجابية ، وفى نفس الوقت تقرير العقاب على المجهودات الضعيفة التى تبذل ، وخلق علاقات حسنة بين العاملين والإدارة .

إن قيام الحكومة أخيرا بخفض التعريفة الجمركية هو قرار حكيم ، سيؤدى بالتأكيد إلى خفض مستوى الأسعار ، ولو أن ذلك سيظهر أثره بعد فترة قصيرة ، بالإضافة إلى خفض أسعار بعض السلع ، فإن الحكومة باتخاذها هذا القرار كانت بصيرتها صائبة فى هذا المجال ، وبدأت أول الطريق لمعالجة قضية الأسعار .

● ● ●

وأنا مع الدكتور فتحى محمد على وكيل كلية التجارة فى كل ما أثاره . . إن قانون العدالة الضريبية لابد أن نصل فيه إلى نقط رئيسية ثابتة تحقق العدل وتكافؤ الفرص بالنسبة لكل مواطن . يجب أن يدفع أولئك الذين يشترون الشقة مثلا من أربع غرف وصالة بمائة أو مائتى ألف جنيه ، الضريبة المستحقة للدولة . .

إننا لا نمانع ، كما يقول الرئيس السادات ، فى أن يحصل الإنسان المصرى على أى أموال مهما كانت طائلة . . ولكن يجب أن تكون حلالا . . يجب أن يدفع عليها الزكاة المطلوبة للدولة . . وهى الضرائب الواجبة . . إننا لا نريد أن يبقى الموظف المصرى والمواطن صاحب الدخل المحدود هو وحده الذى يدفع كل شىء ، بينما غيره يتمرغون وينتعمون ويثرون على حساب الشعب والعدالة . . إننا نتمنى أن يأتى عام ١٩٨١ وتكون الدولة قد سيطرت تماما على الأسعار ، بفضل يقظة الشعب ومساهمة الحزب الوطنى ، باعتباره حزب الأغلبية . . الحزب الحاكم ، فى عوض معركة التحدى الجديدة ، معركة تحدى الأسعار ، وتوفير السلع للجماهير .

إننى على ثقة بأن الله سوف ينصرنا فى هذه المعركة الجديدة ، كما انتصرنا فى كل معاركنا السابقة ، منذ قام الرئيس السادات بثورة التصحيح فى مايو عام ١٩٧١ . .

العيد المئوى لحقوق القاهرة

يلتقى الرئيس أنور السادات ، مساء الخميس القادم – ٢٩ مايو الحالى – مع خريجى كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، فى حفل كبير ، لمرور مائة عام على قيام هذه الكلية العريقة . . وبهذه المناسبة كان هذا اللقاء السريع مع الدكتور محمود نجيب حسنى عميد الكلية . . وكانت هذه الأخبار الموجزة . .

أنشئت مدرسة الحقوق سنة ١٨٦٨ فى عهد الخديو إسماعيل ، وكان أول ناظر لها هو الأستاذ فيدال باشا الفرنسى . وسميت فى أول عهدها بمدرسة الإدارة والألسن . ثم انفصلت مدرسة الألسن عن مدرسة الإدارة فى سنة ١٨٨٢ . وظلت مدرسة الإدارة معروفة بهذا الاسم حتى سنة ١٨٨٦ ، إذ صدر قرار وزارى بتسميتها مدرسة الحقوق .

ولما أنشئت الجامعة المصرية فى سنة ١٩٢٥ أدمجت فيها مدرسة الحقوق ، وصارت كلية جامعية .

عمداء الكلية :

تعاقب على الكلية حتى الآن ٢٤ عميدا ، ومن مشاهير العمداء : الأستاذ على ماهر – الدكتور محمد كامل مرسى – الدكتور عبد الرزاق السنهورى – الأستاذ على بدوى – الدكتور محمد مصطفى القللى – الدكتور السعيد مصطفى السعيد – الدكتور محمد حامد فهمى – الدكتور عبد المنعم بدر – الدكتور عبد المنعم بدراوى .

●● بلغ عدد الطلاب المقيدين فى الكلية فى العام الجامعى الحالى ١٣,٩٦٤ طالبا .

وقد توفشت ٣٤٩ رسالة دكتوراه منذ إنشاء الكلية .

ومن أشهر خريجى الكلية الذين تولى بعضهم رياسة الوزارة :

محمد توفيق نسيم – عبد الخالق ثروت – يحيى إبراهيم – مصطفى النحاس – إسماعيل صدقى – على ماهر – حسن صبرى – أحمد ماهر – إبراهيم عبد الهادى – أحمد نجيب الهلالى – د . محمود فوزى .

كما تولى من خريجى الكلية رئاسة مجالس النواب والأمة والشعب :

مصطفى النحاس – ويصا واصف – محمد توفيق رفعت – أحمد ماهر – يحيى الدين بركات – عبد السلام فهمى جمعة – محمد حامد جودة – د . محمد لبيب شقير – حافظ بدوى – د . صوفى أبو طالب .

ومن خريجى الكلية الذين تولوا رئاسة مجلس الشيوخ :

محمد توفيق نسيم – يحيى ابراهيم – محمود بسيونى – محمد محمود خليل – على زكى العرابى – محمد حسين هيكل .

ومن خريجى الكلية الذين تولوا منصب الأمين الأول للاتحاد الاشتراكى العربى :

د . محمد حافظ غانم – د . رفعت المحجوب .

ومن خريجى الكلية الذين تولوا رئاسة جامعة القاهرة :

د . أحمد لطفى السيد – د . محمد كامل مرسى – د . السعيد مصطفى السعيد – د . جابر جاد عبد الرحمن – د . صوفى أبو طالب .

وباعتبارى أحد أبناء هذه الكلية العريقة ، فإنى أحيى أساتذتنا الأفاضل الذين علمونا أعظم علوم الإنسانية ، ومفاتيح حل أصعب وأعقد القضايا والمشاكل ، بقصد الوصول إلى الحق والعدل والأمان وسيادة القانون . وأحيى أيضا كل الزملاء من خريجى هذه الكلية أيا كانت مواقعهم . من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات أو فى مناصب القضاء أو فى مجلس الدولة أو فى النيابة العامة أو فى قضايا الحكومة أو فى الإدارات القانونية فى شركات ومؤسسات الدولة أو فى المحاماة أو فى أية جهة أخرى . .

وأتمنى لهذه الكلية مزيدا من التقدم والازدهار ، حتى تخرج لنا أجيالا من حماة القانون ، وثيق معتملا لتخريج المدافعين عنه ، فى ظل رايات السلام . ■

ابراهيم عبد الهادى

د . محمود فوزى

د . نجيب حسنى